

مسألة إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المفاوضات الفرنسية الجزائرية



بقلم : أ . عبد الستار حسين
أستاذ مساعد أ بالمدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة .

◀ مقدمة :

شكلت سنتا 1958 - 1959 منعظا حاسما في مسار الحركة الوطنية الجزائرية المصالية التي فشلت عسكريا في اعتماد حركة بلونيس المسلحة لتحقيق توازن القوة العسكرية مع جبهة التحرير الوطني وخسرت رهانها في الاحتفاظ بدعم مناضليها في فرنسا .

ومع بداية المفاوضات الفرنسية الجزائرية سنة 1960 عرفت الحركة المصالية انهيارا وتفككا وفقدت ما تبقى لديها من توازن وتجانس في تنظيمها السياسي ، وتعرضت لأزمات أوقعت كسورا داخلية في صفوفها أدت إلى انشقاق أغلب أعضائها القياديين المشكلين للمكتب السياسي للحركة اختلفوا مع مصالي الحاج الرافض لكل أشكال المناورات الديغولية الرامية لاستعمال الحركة كبيدق للضغط على جبهة التحرير الوطني في التفاوض .

ورغم أن مصالي رفض كل محاولة لإشراكه الصوري في التفاوض إلا أن أغلب قادة مكتبه المنشقين وعددهم ثمانية (08) من أمثال : خليفة بن عمار ، لامين بلهادي ، العيد خفاش ، عيسى عبدلي ، عبد الرحمن بن سيد ... أعلنوا بالتنسيق مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة عن تأسيس الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في محاولة يائسة لتكسير جبهة التحرير وجيشها الوطنيين ومن أجل التعميم على مواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جولات المفاوضات للتسوية النهائية للقضية الجزائرية ، قبل أن تتحول هذه المناورة والمؤامرة إلى فضيحة استخباراتية بعد انتصار جهاز استخبارات الثورة على عملاء الإستعمار .



وفي هذا السياق ذكر مصالي الحاج أثناء إقامته في شانتيني * أنه : « كانت لدينا عدة اتصالات مع صحفيين وشخصيات سياسية ونقابية ، ومن الأوساط الحكومية الفرنسية وأجرينا معهم عدة مقابلات تعرضنا خلالها إلى مضايقات وضغوطات ، ومنعنا من الإدلاء باقتراحاتنا لحل المسألة الجزائرية ، كما كانت لدينا اتصالات مع أعوان ووكلاء للإدارة الفرنسية الذين طرحوا لنا نفس الأسئلة »²

◀ 1 - المفاوضات وإشراك الحركة الوطنية الجزائرية :

منذ مطلع سنة 1959م بذلت السلطات الفرنسية ومختلف أجهزة مخابراتها جهدا كبيرا في إعادة بعث الحركة الوطنية الجزائرية المصالية ودعمها في تجديد هيكلتها لإشراكها في المفاوضات بهدف دفع جبهة التحرير الوطني على تقديم تنازلات خلال التفاوض¹

الصراع في الجزائر ، لكن الحقيقة أنّ آماله استندت على اتصالات بسيطة ، والتي في الواقع لم تكن سوى مضیعة للوقت ، وهي محسوبة بعناية ومسيّرة بحكمة من قبل الفرنسيين ، كما بقي على أمل أن يجلس في يوم ما حول طاولة مستديرة للتفاوض حول مستقبل الجزائر⁶.

وفي مطلع عام 1961 جرت لقاءات استطلاعية سرّية مهدت لبدء المفاوضات في سويسرا بمدينة لوسارن يوم 20 فيفري ، وفي نيوشاتيل يوم 05 مارس بين الوفدين الفرنسي والجزائري ، واتّضح من خلالها أن الطرف الفرنسي طرح فكرة إشراك تيارات أخرى في التفاوض⁷.

وقد ذكر المناضل رضا مالك في كتابه الجزائر في إيفيان أنّه خلال اللقاء الذي جمع أحمد بومنجل والطيب بوحروف بجورج بوميديو في لوسارن صرّح هذا الأخير قائلاً : « نحن لا نخاف من الإستقلال بما أن الأمور كما هي عليه ، يجب أن نتصور أنّ الإستقلال هو أفضل حل .. إنّ بحث ضمانات تقرير المصير مسألة ثانوية على كل حال ، ليست جهة التحرير بمفردها ، والاتجاهات الأخرى يجب أن تستشار .. ، وإذا كان هناك اتفاق مسبق مع وبين الاتجاهات فهذا سيسمح بحل مقبول للجميع⁸ ».

وفي لقاء نيوشاتيل صرّح أيضاً مائتجا إلى إشراك الحركة لوطنية الجزائرية في التفاوض قائلاً : « فيما يتعلق بتعدد الاتجاهات فأنا أوضح ، نحن نتفاوض بشكل خاص معكم ، بالإضافة لذلك فإنّ الحكومة ستتناقش مع آخرين⁹ » ، وقبل هذا اللقاء بأيام كان وزير الإعلام لويس تيرنوار قد أصدر بياناً مؤرخاً يوم 02 مارس 1961 ، ذكر فيه أن الرئيس ديغول كان ولا يزال مستعداً ليتباحث مع الاتجاهات الجزائرية المختلفة ، خاصة جهة التحرير حول شروط تقرير

وأضاف قائلاً : « لقد تداولت مختلف الأطراف على عصرنا كحبة الليمون ، وتعرضنا لمضايقات ومناورات ومساومات رفضناها بكل استياء » ليركز على محاولة السلطات الفرنسية استعمال حركته ضد جبهة التحرير الوطني دون مقابل جدّي والحصول على تنازلات من جانبه ، حيث أضاف قائلاً : « في هذه اللعبة خسرنا الكثير من الوقت في المقابلات والسفر والتتقل³ ».

ويمكن الإشارة إلى أنّ هذه الاتصالات اقتصرّت على محافظي الشرطة و زيارات سرّية لأشخاص مقربين من دوائر الحكومة ، سارعوا إلى تنبيه مستقبلهم أنّ الزيارة تكتسي طابعاً شخصياً ، وفي هذا الصدد قال مصالي : « بعض الشخصيات القريبة من الأوساط الحكومية أرادت زيارتنا في سرّية شرط عدم الكشف عن اسمها ، في كثير من الأحيان كانت تقول لنا جئنا لمقابلتكم باسمنا ونأمل أن تحافظوا على سرّية الزيارة لتفادي أي طيش " وبعيدا عن هذه الاتصالات والمقابلات صرّح مصالي أيضاً : « لم تكن لدينا أبدا مناقشات مع مبعوث رسمي مخوّل من الحكومة الفرنسية⁴ ».

بعد محادثات مولان بين الوفد الفرنسي ووفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية _ والتي انتهت بالفشل _ عقدت الحركة الوطنية الجزائرية مؤتمراً في روما في شهر أوت 1960 ، حاولت شرح سياستها والتعريف بها ، وعبرت عن عدم رضاها فيما يخص موضوع محادثات مولان ، وفي هذا الشأن صرّح مصالي قائلاً : «رفعنا تهديدات وصعدنا اللهجة ولكن كل هذا لم يعطينا أيّة نتائج ، لأن الضرر كان في مكان آخر⁵ ».

خلال هذه الفترة ، أضحى مصالي معزولاً على نحو متزايد ، وكان يعتقد أنه بإمكانه توجيه مستقبل

قضايا تاريخية

وهران أعلن لويس جوكس الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية يوم 30 مارس 1961 أنه سيلتقي بالحركة الوطنية الجزائرية كما سيلتقي مع جبهة التحرير الوطني على حدّ سواء، وأنه سيفاوض الطرفان.¹⁷

لم يكن أمام الحكومة المؤقتة سوى تأجيل اللقاء لاسيما وأنه لم يكن هناك شيء يثير حفيظة جبهة التحرير الوطني كما تثيره احتمالات إشراك مصالي وأصحابه في المفاوضات¹⁸، وقد ظهرت تفسيرات ظرفية مفادها أنّ ديغول إنما قام بتلك المناورة لوضع الجبهة أمام الأمر الواقع اعتقادا منه أنّ رغبتها في التفاوض لن تسمح لها بإلغاء موعد أعلنته هي بنفسها، وأنّ الفرنسيين أرادوا من خلالها تهدئة المتطرفين الذين كانوا قد عبروا عن معارضتهم في اليوم نفسه باغتيال رئيس بلدية ايفيان، غير أنّه تبين فيما بعد أن الحكومة الفرنسية هي التي كانت تريد تحقيق هدفين عن طريق المناورة.¹⁹

الأول هو التصفية النهائية لمصالي لأنّ المقصود بالحركة الوطنية الجزائرية كان في الواقع هو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي المسماة (الفاذاف DAAF) وليس الحركة المصالية التي اكتفى الفرنسيون بإطلاع زعيمها على موضوع المفاوضات مع الجبهة، دون إشعاره برغبتهم في أن يكون طرفا فيها، أما الهدف الثاني فكان الحطّ من جبهة التحرير وإهانتها لأنّها لو قبلت بما أعلنه لويس جوكس لوجدت نفسها على قدم المساواة مع محبّرين وعملاء المخابرات الفرنسية من المنشقين من الحركة المصالية.²⁰

لقد بقي المصاليون يطالبون بضرورة إشراكهم في أية مفاوضات حول الجزائر، لكن يبدو أنّ الكثير منهم قد اقتنعوا أنّ التفاوض سيكون حتما مع جبهة التحرير، وأنّ ديغول نفسه اقتنع بأنّ حركتهم ليس

المصر¹⁰.

فكان رد الحكومة المؤقتة على لسان ممثلها في نيو شاتيل أحمد بومنجل الذي صرح مخاطبا الحكومة الفرنسية قائلاً: « عليكم أن تحسبوا حسابا لمبادئنا ولنظرتنا إلى الأمور، وتقلعوا عن المقالب والمناورات، إذا اعتقد ديغول أنّه سيّطر على الوضع فهو مخطئ، إزالة الاستعمار ليست مجرد كلام، فهي تفرض مواجهة اللقاءات بدون خلفيات، في أفق من التعايش والتعاون»¹¹.

وقد خشيت الحكومة المؤقتة - التي استخلصت العبر من هذا التوجه الفرنسي منذ محادثات مولان - احتمال مناورة واسعة النطاق بعد استدراجها إلى ايفيان¹²، فن باريص صرّح ديغول يوم 08 مارس 1961م أنّه بالإمكان قيام مفاوضات علنية¹³.

فردّ عليه فرحات عباس يوم 23 مارس قائلاً « إنّ المفاوضات ستطلق قريبا والتفاوض ليس معناه السلام وأنّ الحرب يمكن أن تستمر طويلا»¹⁴.

بعدها بأسبوع نشر في باريس وتونس بيانان¹⁵ أعلن فيهما الجانبان بدء المفاوضات في ايفيان يوم 07 أفريل، وقد شهد اليوم الموالي مجموعة من الأحداث على اتصال مباشر بهذا الإعلان، حيث أقدم المتطرفون الفرنسيون على اغتيال رئيس بلدية ايفيان إلى جانب ذلك وقعت في اليوم نفسه حادثتان نجم عنهما قيام الحكومة المؤقتة بإلغاء موعد المفاوضات ليوم 07 أفريل، فرئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري ألقى خطابا استفزازيا تحدث فيه الطابع الفرنسي للصحراء، من جهة أخرى كان مصالي قد تحدث في العدد 29 من جريدة لاناسيون سوسياლისت عن وجود اتصالات ومفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسية¹⁶، ومن

لها أي وزن يذكر لإشراكها في المفاوضات، وهي في الحقيقة مجرد أداة يستخدمها للضغط على جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الإطار فقط يدخل رفض مصالي لدعوة ديغول إشراكه في التفاوض، بعدما وصلت تلك المفاوضات إلى مأزق، وقد اعترف مصالي نفسه بمحاولات ديغول²¹.

◀ 2 - موقف مصالي من المفاوضات الفرنسية الجزائرية :

الحقيقة أنّ الجنرال ديغول خلال الفترة (1958 - 1960) لم يتحدث عن التفاوض مع التيارات الأخرى لأنه أصلاً لم يكن مستعداً لذلك وكان يطالب الجبهة أن تتمثل مشروعه المتضمن التخلي عن العمل المسلح في إطار ما سماه «سلم الشجعان»، لكن بمجرد الشروع في اللقاءات السرية منذ شهر جوان 1960، اعتمد موقفاً جديداً تضمن التفاوض حول الهدنة مع جبهة التحرير الوطني أما بالنسبة للحل السياسي، فيمكن إشراك كل التيارات السياسية²².

وقد اتضح من مصطلح التيارات أنّه يقصد الحركة الوطنية الجزائرية²³، رغم أنه كان على علم أنّها أضحت دون أي وزن سياسي، لكنّه راهن على بعثها من جديد، وتمكينها من أن تكون قوة مناوئة لجبهة التحرير الوطني، مناورة منه لإضعاف موقف هذه الأخيرة، وإرغامها على قبول الشروط الفرنسية في التفاوض، أيضاً تجاه الرأي العام الفرنسي لاسيما أمام تصاعد الأصوات المعادية للتفاوض مع جبهة التحرير لوحدها²⁴، وهو ما كشفت عنه المساعي التي تمّ ذكرها، لذلك أجرى الفرنسيون عدة اتصالات مع رئيس الحركة مصالي الحاج بواسطة ناطقه الرسمي محمد لامين بلهادي، إلا أنّها فشلت

في إقناعه²⁵. وكان مصالي الحاج قد تحدث في العدد 29 مارس 1961 من صحيفة لانسايون سوسيا ليست عن وجود اتصالات ومفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسية²⁶، ومع اقتراب موعد افتتاح المفاوضات الرسمية والعلنية المقررة في إيفيان بتاريخ 07 أبريل 1961²⁷، أدلى لويس جوكس الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية في 30 مارس 1961 في حديث صحفي بوهران بأنّه سيلتقي بالطرفان الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، حيث تكون المفاوضات مع الكل دون إقصاء²⁸.

عقب هذا التصريح كان على الحكومة المؤقتة أن تأخذ هذه المناورة محمل الجد، حيث أعلنت بتاريخ 31 مارس 1961 موقفها الداعي لإرجاء المفاوضات ودعوة الطرف الفرنسي إلى مفاوضات واضحة وصریحة تكون فيها الممثل الوحيد الشرعي والمقبول للشعب الجزائري²⁹.

لقد جاءت ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية متباينة، فباسم الحركة صدر بيان أعلنت فيه أنّ هناك مفاوضات متوقعة في ناحية باريس، لكن أفضليتها تميل نحو إيفيان، و أعلنت أنّها اقترحت على جبهة التحرير لقاء قبل إيفيان، وفي مقابلة أجراها مصالي الحاج مع جريدة لانسايون سوسيا ليست بتاريخ 29 مارس 1961 دعا فيها الحسن الثاني وبورقيبة و جمال عبد الناصر إلى التوسط بينه وبين جبهة التحرير الوطني³⁰.

وقبلها بتاريخ 11 مارس 1961 تمّ توزيع العدد 41 من نفس الجريدة على نطاق واسع بالجزائر، جاء فيه أنّ هناك تيار داخل الحركة الوطنية الجزائرية يسعى للتقارب مع جبهة التحرير، وفي مقابل ذلك



المؤقتة دون حضور الحركة المصالية³⁴، واستمرت لغاية 13 جوان من نفس العام أمام استحالة الوصول إلى اتفاق بسبب مسألة الصحراء، فتم إيقاف المفاوضات، بعدها دعا لويس جوكس الوزير الفرنسي مصالي الحاج إلى المشاركة المفاوضات فرفض ذلك³⁵، وصرح بعدها بأشهر بمايلي : « لقد رفضنا دعوة جوكس رغم العداء الذي تكتنه لنا جبهة التحرير ، وفي الوقت الذي تعطلت فيه ندوة ايفيان حول الصحراء و القواعد العسكرية، فإن مبادئها هي التي دافعنا عنها قبل ايفيان وبعدها، وهي مبادئ الحركة الوطنية في المفاوضات، كما اعتقد بقناعة بأن دخولنا على الخط في هذا الوقت غير سليم، لأننا نعتقد وبدون شك بأن فرنسا تريد أن تستعملنا كورقة ضغط في هاته الفترة»³⁶.

لقد اعترف مصالي فيما بعد أن الحكومة الفرنسية من خلال بعض الاتصالات مع حركته _ التي حددها ما بين الفاتح جانفي 1961 و 20 ماي تاريخ بداية لقاء ايفيان_ كانت تريد من خلالها تضخيم الحركة بعض الشيء، لكي تمارس ضغطا على جبهة

هناك تيار ثان مضاد داخل الحركة يحذر من أي تقارب معها، كما أصدرت اللجنة السياسية والعسكرية للحركة في الجزائر، بيانا بتاريخ 18 جانفي 1961م ، حذرت فيه الجنرال ديغول من مباشرة أية مفاوضات دون إشراك مصالي وحركته واعتبرت أن أي تفاوض دونهما يعد لاغيا، وغير معترف به من طرف جيش التحرير التابع للحركة الوطنية الجزائرية³¹.

في خضم هذا التباين في مواقف الحركة ، كان مصالي مصرا على فكرة الطاولة المستديرة التي تجمع جبهة التحرير و الحركة المصالية والفرنسيون المقيمون بالجزائر والحكومة الفرنسية³²، أما الحكومة المؤقتة فقد رفضت فكرة التيارات والمائدة المستديرة وأعلنت تمسكها بأن تكون جبهة التحرير المتحدث الوحيد باسم الشعب الجزائري مع الجانب الفرنسي³³.

انطلقت المفاوضات في ايفيان بتاريخ 20 ماي 1961 بين وفد الحكومة الفرنسية ووفد الحكومة

سائدا حول إنشاء قوة ثالثة»⁴¹.

3 - اختراق المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وخلق جبهة الفاد :

اعترف مصالي الحاج بأنّ الاتصال بحركته في سياق التحضير لإيفيان الأولى كان بهدف الضغط على الجبهة لتقديم بعض التنازلات، كما اعترف بأنّ إقصاء الحركة من هذه المفاوضات «أحدث هزة في صفوف مناضليه أقوى من هزة مولان»⁴².

وأمام تأزم المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي بسبب مسألة الصحراء، عاود الفرنسيون الاتصال بمصالي بنفس الطريقة ولنفس الغرض لكن هذا الأخير رفقة بعض أعضاء المكتب السياسي المؤقت للحركة⁴³ بادروا بالتعبير عن رفضهم لمناورة استعمال الحركة مجرد ورقة ضغط على الجبهة، فإذا كان الأمر كذلك مع مصالي والقلة من أعضاء المكتب، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة للآخرين الذين أصروا على المشاركة في المفاوضات وبأيّ ثمن، مما أدى إلى تصدع قيادة الحركة⁴⁴ وفي ظل تباين المواقف داخل الحركة وظهور جناح داخلها يعارض موقف مصالي من مسألة المفاوضات الراض للشاركة كيدق بيد السلطة الفرنسية، جعل المصالح السياسية والعسكرية الفرنسية تسعى إلى استغلال هذا الوضع وإحياء مشروع قوة إسلامية مناوئة لجبهة التحرير باسم تنظيم يخالف الحركة الوطنية الجزائرية وتوجهاتها وهو ما كشفت عنه وثيقة سرية صادرة عن مركز التنسيق بين الجيوش مؤرخة بتاريخ 14 جوان 1961⁴⁵ تحت عنوان: «آفاق عمل الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي».

التحرير الوطني و تجرها خلال المفاوضات لتقديم بعض التنازلات³⁷، كما كشف مصالي في تصريح آخر «إنّ تصريح لويس جوكس و الوعد الذي أطلقه في وهران بأن يتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما مع جبهة التحرير الوطني، لم يكن سوى مناورات لاستخدام حزبنا كوسيلة ضغط وأخيرا حدث التخلي عنا»³⁸

رغم رفض مصالي التفاوض مع الحكومة الفرنسية فإنّها واصلت مساعيها لإقناعه، وكان الوسيط بينها وبينه محمد لامين بلهادي، وبواسطة مبعوثين آخرين³⁹، وقد كشف جاك لوگران* أنه زار مصالي في قوفيو- مقر إقامة مصالي- رفقة كلود شاييه**، وكان حسب قول لوگران اللقاء الوحيد مع مصالي الذي أحيط علما بأطروحات فرنسا حول محادثاتها مع جبهة التحرير الوطني⁴⁰.

فإذا كان هذا الحال بالنسبة لمصالي رفقة بعض أعضاء المكتب السياسي المؤقت لحركته، فإنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى أغلب القياديين في المكتب السياسي للتنظيم، والذين كانوا ينتظرون الاستفادة من الوضعية الجديدة التي أنشأت وبالفعل فقد أسس المنشقون عن مصالي تنظيما سياسيا هو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي التي غرقت في التعاون مع منظمة الجيش السري وقد نفى مصالي أي صلة بينه وبين هؤلاء، الذين ساهم بمرضى المفاوضات، وشرح موقفه هذا في مقابلة صحفية بقوله: «إنّ جوابي واضح، فالمصاليون الحقيقيون ليس لهم أيّ اتصال مع منظمة الجيش السري، ولكن لا أقول أنّ الاتصال لم يتم بين الجبهة الجزائرية الديمقراطية ومنظمة الجيش السري، إنّ الجبهة الجزائرية الديمقراطية تنظم سياسي من صنع ماتينيون ظهر في الوقت الذي كان فيه الاعتقاد

والعيد خفاش...⁵⁰، الذين أسسوا تنظيماً مناوئاً لجهة التحرير ومصالي وهو الجهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من أجل المشاركة النشيطة في تجسيد مشروع «الجزائر الجزائرية» التي كان الرئيس ديغول يريد لها بدون جهة التحرير إذا اقتضى الأمر⁵¹. المؤكد أنّ القرار الذي صدر عن المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية كان نتيجة اتصالات سرية مع قوى سياسية وأمنية قبلها و لم يكن وليد التاريخ الذي اتخذ فيه⁵².

في ظل هذه الظروف كانت المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي قد وصلت إلى درجة التزم حول موضوع الصحراء فأدى إلى توقعها، وفي الثلاثين (30) من شهر جوان صرح ميشال دوبري بمايلي: «إنّ مستقبل الصحراء لا يمكن الفصل فيه أثناء المحادثات مع جهة التحرير الوطني»⁵³ وقبله بيوم واحد كان لويس جوكس كبير مفاوضي الوفد الفرنسي قد صرح في الجمعية الوطنية الفرنسية بمايلي: «لا يمكننا استئناف المفاوضات إذا ما أصرت جهة التحرير على طموحاتها حول الصحراء»⁵⁴.

هذه التصريحات في هذا الظرف والوقت بالذات تؤكد بأنّ السلطات السياسية والأمنية الفرنسية كانت تراهن على المنشقين من الحركة الوطنية الجزائرية ليؤدوا دور القوة الثالثة ويستعملوا بكيفية محدّدة من المصالح الفرنسية في قضية الصحراء⁵⁵.

أما مصالي الحاج من جهته تبرأ من هؤلاء المنشقين واعتبر حركتهم التي قاموا بإنشائها خائنة كما وصف أعضائها بالعصابة التي أغواها دور القوة الثالثة، التي تراهن على عزم باريس عدم التفاوض حول المصالح الفرنسية في الصحراء، وانتقد الحاج مصالي لامين بلهادي أبرز مؤسسي تنظيم الفاد بشدة

4 - إنشاء الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي:

اقتنع الجنرال ديغول أنّ الحركة المصالية ليس لها أيّ تمثيل قوي لإشراكها في المفاوضات، و مع ذلك صمم وسعى جاهداً لآخر لحظة للضغط على جهة التحرير، بغرض افتكاك تنازلات منها خلال التفاوض⁴⁶.

ولم يكن هذا خافياً على الزعيم مصالي الذي اعترف بأنّ الاتصال بحركته في سياق التحضير لإيفيان الأولى، كان بهدف الضغط على الحكومة المؤقتة لتقديم بعض التنازلات، لذا كان ردّه للجنرال ديغول واضحاً بقوله: «تفاوضوا مع الذين يحملون السلاح»⁴⁷.

وفي السادس من شهر جوان 1961 عام رفضت حركته الالتقاء مع الوفد الفرنسي المفاوض في ايفيان، وأسقطت ورقة أساسية أرادت فرنسا أن تضغط بها على الحكومة المؤقتة بتهديدها بالتفاوض مع أطراف جزائرية أخرى⁴⁸، وأمام تذمر مصالي من هذه المناورة وإصراره على رفض استعماله كقوة ثالثة ضد جهة التحرير فإنّ الأمر كان مختلفاً مع أغلبية أعضاء المكتب السياسي الإستشاري المؤقت لحزبه الذين صمّموا بأن يكونوا طرفاً في المفاوضات ليتمكنوا من تبوء موقع لهم في جزائر ما بعد الاستقلال، ومكاناً في الحكومة الجزائرية المقبلة⁴⁹.

على وقع هذا الخلاف اجتمع المكتب السياسي الإستشاري المقيم في فرايبورغ الألمانية يومي 4 و 5 جوان 1961م، وقرر رفض اتباع ومسيرة أطروحات مصالي بأغلبية ثمانية (08) أعضاء من إحدى عشر (11) عضواً يتقدمهم محمد لامين بلهادي، خليفة بن عمار، عبد الرحمن بن سيد،

بن سيد وخليفة بن عمار.. ولم يبق مع مصالي إلا مناضلو القاعدة الأوفياء⁶¹.

لهذا الأمر فإنّ تقرير أحد قياديي الحركة في الداخل، والمؤرخ يوم 29 ماي 1961، أشار بصريح العبارة إلى مايلي : « إنّ الحركة الوطنية الجزائرية أصبحت غائبة سياسيا، وأنّ وضعها أصبح مخيفا بعد ايفيان الأولى»⁶²، في الوقت نفسه أشار تقرير فرنسي آخر إلى أنّ : «الحركة تحوّلت من قوة سياسية إلى مجموعة وفتية لشخص هو سرّ وجودها»⁶³.

في ظل الأزمة التي أصابت الحركة المصالية بعد ايفيان، فقد وجدت السلطات السياسية والأمنية الفرنسية الوضع خصبا لتوظيف المنشقين عن مصالي سياسيا لتحقيق أهداف محددة وهذا ما كشفت عنه عدة تقارير سرية للمخابرات الفرنسية، ودوته بعض المصادر كون أنّ القوى السياسية والأمنية الحكومية قد ربطت اتصالات بقياديين في الحركة الوطنية الجزائرية لخلق تنظيم الموسوم بالجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي منذ 1960، لاسيّما وأنّ الوزير الأول ميشال دوبري كان يعتقد أنّه في حال مواصلة التفاوض يوما ما، فلا ينبغي استبعاد التيارات المختلفة لمجتمع الجزائري كجبهة التحرير والحركة المصالية التي كانت من ضمنهم⁶⁴، لذلك فقد كلّف العقيد ماتون للإشراف على العملية، وكلّفت مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة SDECE كذلك بالإشراف على التنظيم، وتمويله وتأطيره، كما كلّف النقيب آلان دو مارول الذي تمّ تحويله من الفيلق الحادي عشر للمظليين بتأطير منخراطي التنظيم لعلمه الدقيق بتنظيم بلونيس وبقاياها كونه كان ملازما له⁶⁵.

وقد ذكر محمد ممشاوي* أحد الأعضاء البارزين

مع زمرة على المضي في طريق القوة الثالثة، رغم أنّ إيفيان قضت على هذه السياسة، ويفسر هذا الإصرار بالرغبة في تعزيز «لجان المنتخبين» وجماعة «بني وي وي» التي لا تشكّل قوة جدية، أي دعم القاعدة الاجتماعية لاستمرارية الرأسمالية الفرنسية في الجزائر⁶⁶، واتّهم هذه الزمرة بالعمل في هذا الاتجاه من داخل الحركة وخارجها، وفي صفوف النقابة، وحتى القوات المسلحة في الجبال⁶⁷.

كما شرع مصالي في الثامن من شهر جويلية 1961م بإعادة تشكيل مكتب فيدرالي جديد للإتحاد النقابي للعمال الجزائريين، هذا المكتب الذي ندّد بمؤامرة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي وبالعمل التخريبي والتحريف الذي قام الأمين السابق للإتحاد عبد الرحمن بن سيد، كما قام بفصل الأعضاء المنشقين عن الحركة، ودعا مناضليه إلى عدم اتباعهم باعتبارهم لا يمثلون حركة وأصدر في هذا الشأن بيانا بتاريخ الثاني عشر (12) جويلية 1961م، وفي نفس الشهر أقصى عبد الرحمن بن سيد⁶⁸ الأمين العام للإتحاد النقابي من منصبه لانضمامه لتنظيم الفاد⁶⁹.

لم تمر الإجراءات التي اتخذها مصالي و الأوفياء من حزبه بسلام، لأنّها أدت إلى تصدع أكبر في صفوف الحركة⁶⁰، ففي اليوم الخامس والسادس من شهر أوت من سنة 1961، اجتمع أعضاء من المكتب السياسي المنشق وقادة من نقابة الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين بمدينة كولون الألمانية وأعلنوا انشقاقهم عن مصالي الحاج وعدم اعترافهم لا به ولا بسلطته، بل حاولوا عزله وتجاوزه على صعيد النشاط السياسي، كردّة فعل على إقصائهم وكان في طليعة الخارجين عنه أقرب المقربين إليه في السابق أمثال: محمد لامين بلهادي ووعبد الرحمن

قضايا تاريخية

المحادثات لمأزق يتم استعماله⁷⁰، تقرر بدء نشاطه في مدينة عنابة، بمساندة من نائب عنابة علي معلم** وتنظيم ديغولي يسمى لجنة الإعلام والعمل الديمقراطي للجزائر والصحراء STANAS⁷¹، أوكلت رئاسة التنظيم للقاضي بلهادي المدعو بلحاج أحد المصاليين الذي كان مستقرا بسويسرا⁷²، أما إدارته فأوكلت لخليفة بن عمار الذي حلّ بالجزائر يوم 18 ماي 1961 في إطار الدعوة له ونزل بفندق أليتي (السفير حاليا)⁷³.

المؤكد أنّ التنظيم هو من صنع الأجهزة السياسية والأمنية الفرنسية، وهذا ما أشارت إليه العديد من المصادر،⁷⁴ توفرت لديها عدة حقائق وأدلة، تشير إلى ذلك ومنها جريدة لالجيريان «الجزائري» التي ينشطها فريق من الحركة الوطنية الجزائرية وحركة SFIO القريبة من مصالي⁷⁵، كما تشير بعض الشهادات⁷⁶ أنّ خليفة بن عمار أحد مؤسسي التنظيم شوهد أكثر من مرة رفقة ثلاثة أروبيين، مما يرحح أنهم من المصالح الخاصة الذين كانوا ينقلون إليه التعليمات والأوامر، ناهيك عن تورط نقابة الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين التابعة للحركة المصالية في تأسيس التنظيم بقيادة عبد الرحمن بن سيد وكذا لامين بلهادي النائب السابق بالمجلس الجزائري والذي كان على اتصال دائم بمكتب رئيس الحكومة الفرنسي ميشال دوبري.⁷⁷

وقد كتب جاك سيمون في كتابه (مصالي الحاج 1898/1974)، بأنّ مصالي الحاج رفض التخلي عن برنامجه الذي صادق عليه مؤتمر الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين لذلك مورست كلّ الضغوط لتفجير الحركة الوطنية الجزائرية، مما جعله يحلّ المكتب السياسي، ويطرده من الحركة القادة المرتبطين بحكومة دوبري والذين كان يؤمّمهم

في الحركة الوطنية الجزائرية أنّه خلال سنة 1961 كانت هناك اتصالات ولقاءات بين العقيد ماتون ووفد عن الحركة مكون من بلهادي، بن سيد وفرحات، بحيث ونهاية لهذه اللقاءات يقول ممشاوي «اخترت لخلافة فرحات - بسبب مرضه- ضمن الوفد، وقد أدركت من خلال المناقشات أنّ الرفاق في الحركة (بلهادي وبن سيد) قد وافقوا على مبدأ الهدنة من جانب واحد لذا فإنّي انفصلت في الحال عنهم»⁶⁶، كما أنّ أحد القدامى المخلصين لمصالي الحاج خليفة بن عمار الذي سيتحمل مسؤولية إدارة هذا التنظيم صرح بأنه أجرى عدة مقابلات ولقاءات مع مندوبين وممثلين تابعين للجنرال صالان، وهذا ما ترك سمعة مشتبّهة ومشكوك فيها من كونه عون أو وكيل مزدوج، أو أكثر من ذلك⁶⁷

لقد تأسست الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في باريس بتحريك من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة وإشراف مباشر من الوزير الأول ميشال دوبري وبعلم الجنرال ديغول⁶⁸ ويذكر برنارد تريكو الذراع الأيمن للجنرال ديغول في نشأة جبهة الفاد قائلا: «لقد أسسنا تنظيما اصطناعيا (مصطنعا) والذي كان وجوده دون أية سلطة لمدة غير محددة للسلام»، وأضاف: «هو تنظيم للمسلمين له توجه مصالي يهدف محاربة جبهة التحرير في ميدانه و بأساليب إرهابية»⁶⁹، كما أنّ كونستانتان ميلينيك* مستشار ميشال دوبري قدّم العملية على النحو التالي: «بما أنّ الجنرال ديغول سعى لخلق قوة ثالثة، وفي الوقت الذي كانت فلول وبقايا المصاليين متجمعة حول الجنرال بلونيس في الجنوب الجزائري، أنشأنا تنظيما أوكلت مهمته للجنرال جوستين».

نشأ التنظيم في صيف 1960 م، وكلّما وصلت

قضايا تاريخية

الديغوليون⁷⁸.

نفس المعطيات أكدها محمد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية من أنّ لامين بلهادي من الذين طردوا من حزب الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية في بداية الخمسينيات بسبب عدم التزامه بمبادئ وأخلاقيات الحزب لكن مصالي الحاج أعاده إلى الحزب سنة 1954 مع عدد من المطرودين لأسباب أخلاقية أو لشبهة فيهم ، ويبدو أنّ هذا التصرف فتح الأبواب على مصراعها لخianat كبيرة فيما بعد ، هذا إن لم نقل أنّ الحركة كانت مختزقة من المخابرات الاستعمارية بشكل كبير⁷⁹.

قضايا تاريخية

13 - صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 ، ص 368 .

14 - نفسه ، ص 368 - 369 .

15 - تم في 30 مارس 1961م نشر البلاغين الرسميين يعلنان عن الشروع في المفاوضات في ايفيان يوم 07 أبريل 1961م .

أنظر في ذلك : بلحاج ، المرجع السابق ، ص 368 .

16 - سعد دحلب ، المهمة من أجل استقلال الجزائر منجزة ، منشورات دحلب ، 2007 ، ص 124 .

17 - صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 369 .

18 - نفسه ، ص 369 - 370 .

19 - نفسه ، ص 370 .

20 - نفسه ، ص 370 - 371 .

21 - لونيسي ، " تحولات الحركة ..." ، المرجع السابق ، ص 147 .

22 - محمد تقيية ، المصدر السابق ، ص 252 - 260 .
وأيضاً : صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص 360 .

23 - محمد تقيية ، المصدر السابق ، ص 252 - 260 .

24 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 125 . وأيضاً : صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص 360 - 361 .

25 - Phillipe Gaillard , L'alliance ,La guerre du général belounis ,l'harmattan ,paris , 2009, p 198 .

26 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 141

27 - محمد لحسن أزغيددي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ، 1956 - 1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 233 .

28 - لمزيد من التفصيل فيما يخص هذا التصريح راجع : رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 141 . وأيضاً : دحلب ،

الهوامش:

1 - MOHAMED HARBI , les Archives de la révolution algérienne 1954 - 1962 , édition jeune Afrique , paris, 1981 , p p 358-362

2 - راجح لونيسي ، " تحولات الحركة المصالية وتفسيرها" ، الملتقى الوطني حول استراتيجيه جبهة التحرير في مواجهة الحركات المناوئة ، البليدة ، أبريل 2006 ، ص ص 143 - 144 .

* منطقة بالقرب من قوفيو (فرنسا) مقر إقامة رئيس الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج .

3 - HARBI, Les archives... , op.cit, p 360. et aussi , Yousfi , Les Otages de la liberté , quelques aspects de dessous de la guerre d'Algérie ,Alger ,1993 p p 168 -169.

4 - HARBI, opcit , p 360. et aussi , Yousfi , op.cit , p169

5- ibid , p 169 .

6 - Yousfi , op.ci t , p 170 .

7 - محمد تقيية ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز ، المأل ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، ص ص 523 - 524 .

8 - رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 ، تر: فارس غصوب ، ط 1 ، دار الفارابي ، لبنان ، 2003 ، ص 25

9 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 133 .

10 - نفسه ، ص ص 131 - 133 .

11 - نفسه ، ص 130 .

12 - نفسه ، ص 139 .

- المصدر السابق ، ص 124 . 806 .
- 29 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 142 .
- 30 - نفسه ، ص 141 .
- 31 - Jaques Valette , La guerre d'algerie des messalistes 1954- 1962, l'harmattan ,paris , 2008, p276.
- 32 - ibid , p269 .
- 33 - صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص 361 .
- 34 - بنيامين سطورا ، مصالي الحاج رجل الوطنية الجزائرية، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي ، دار القصبية للنشر ، الجزائر ، 1999 ، ص ص 272 - 273 .
- 35 - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 132 .
- 36 - Gaillard , opcit, p 199
- 37 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص ص 141 - 142 .
- 38 - نفسه ، ص 142 . وأيضا :
- HARBI, Les archives , opcit , p p 371 - 372.
- *هو جاك لوغران المدير السابق لديوان الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس . أنظر : مالك ، المصدر السابق، ص 142 .
- 39 - HARBI , opcit , p.p 371-375 et aussi , Gaillard , op.cit , p198.
- 40 - * هو المستشار التقني في مكتب لويس جوكس . أنظر: رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 119 .
- نفسه ، ص 142
- 41 - سطورا ، المرجع السابق ، ص ص 272 - 273 .
- 42 - HARBI, Les archives , op.cit , p p371-373 .
- و أيضا : محمد عباس ، الثورة الجزائرية ، نصر بلا ثمن 1954 - 1962 ، دار القصبية للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص
- 42 - شكل مصالي بعد الإفراج عنه مطلع سنة 1959م مكتبا سياسيا استشاريا مؤقتا يضم أحد عشر عضوا منهم بلهادي ومحمد عبد العزيز ، بابا أحمد ، محمد فرحات ، عبد الرحمن بن سيد والمشاوي ..، هذا المكتب حل محل سلفه المنبثق عن مؤتمر هورنو في منتصف يوليو 1954 . أنظر : محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .
- 44 - سطورا ، المرجع السابق ، ص 273 . وأيضا : محمد عباس، المرجع السابق ، ص 806 .
- 45 - Maurice Faivre, Les Archives inédits de la politique algérienne, l'harmattan , paris , 2000, P 412 .(voir l'annexe n).
- 46 - Harbi , op.cit , p375
- وأيضا : لونيبي ، " تحولات الحركة " ، المرجع السابق ، ص 174 .
- 47 - منتصر أوترون ، " الفاد من القوة الثالثة إلى النهاية "، الخبر الأسبوعي ، العدد 316، من 19 على 25 مارس 2005، ص 10.
- 48 - أوترون ، المرجع السابق ، ص 10 .
- 49 - سطورا ، المرجع السابق ، ص 273 . وأيضا : لونيبي، " تحولات الحركة "، المرجع السابق ، ص ص 146-147 .
- 50 - Gaillard , op.cit , pp 199-200 .
- 51 - Harbi , op.cit , pp 372-373
- وأيضا : محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .
- 52 - ناصر لمجد ، " تفاصيل فضيحة استخباراتية اسمها الفاد "، الشروق اليومي، العدد 3100، ل 30 أكتوبر 2010، ص 18 - 19 .
- 53 - نفسه ، ص 18 .
- 54 - نفسه ، ص 18 - 19 .

قضايا تاريخية

- 55 - نفسه ، ص 18 .
- 56 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص.ص 807-808 .
- 57 - نفسه ، ص 808 .
- 58 - منتصر أوبترون ، المرجع السابق ، ص 10 .
- 59 - ناصر لمجد ، " عبد الله السامي من جيش التحرير إلى العمالة مع المنظمة السرية المسلحة " ، الخبر الأسبوعي ، العدد 533 ، كم 13 إلى 19 ماي 2009 ، ص 13 .
- 60 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .
- 61 - Gaillard , op.cit , p 199. Et aussi : Valette (j), op.cit , p286 .
- وأيضا : لمجد ، " تفاصيل فضيحة.. " ، المرجع السابق، ص 18 .
- 62 - Harbi , op.cit , pp 372-373 .
- 63 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 807 .
- 64 - Jean Moneret, la phase finale de la guerre d'algeri ,édition l'harmatta , ,France, 2000, p 09
- 65 - Gaillard, op.cit , pp 199-200 .
- 66 - *محمد ممشاوي:(1917_1996): أحد قادة الحركة الوطنية الجزائرية المصالية، من مواليد 29 مارس 1917م، بتلمسان، حفيد مصالي الحاج (NEVEU)، انخرط في نجم شمال افريقيا سنة 1936، تولى مسؤوليات هامة في حزب الشعب الجزائر، اعتقل عدة مرات وحكم عليه بأحكام متفاوتة ثم بالإقامة الجبرية بالبرواقية وتم نقله عدة مرات لسجون مختلفة بعد سنة 1946، أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، في سنة 1953 تم عزله من اللجنة المركزية لوقوفه في صف مصالي، أحد منظمي مؤتمر هورنو ببلجيكا في جويلية 1954م، عين عضوا في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، الجناح التابع لمصالي، بعد اندلاع الثورة عين أحد مسؤولي حزب الحركة الوطنية الجزائرية الذي تأسس
- في ديسمبر 1954م بوهران، اعتقل وتعرض للتعذيب وبقى سجيناً خلال 1955_1958 في وهران ثم أفلو وغيرهما... سنة 1958 عين كمسؤول لحزب الحركة الوطنية الجزائرية ، في سنة 1989م ورغبة منه في إحياء حزب الشعب الجزائري، طلب اعتماد حزبه لكن وزارة الداخلية رفضت منحه الإعتقاد ، توفي سنة 1996 . راجع في هذا :
- Achour Cheurfi , Dictionnaire de la révolution algérienne 1954 – 1962 , édition Casbah , Alger, 2004 , p 232 .
- Yousfi , les otages... , op.cit , p172 .
- 67 - Moneret (j) , op.cit , p10 .
- 68 - Yves Courriere , La Guerre d'Algérie , le feux de désespoir , édition fayard, 1971 , p435 .
- و أيضا : دحمان تواتي ، "منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر-1961 1962 " ، مؤسسة كوشكار للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 279 .
- 69 - Moneret(j) , op.cit , pp 08-09 .
- 70 - كونستانتان ملنيك مستشار الوزير الأول ميشال دوبري ، وأحد من المشرفين الرئيسيين على إنشاء الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من خلال تنسيقه المباشر مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة SDECE . أنظر :
- Constantin Melnik , De gaulle ,les services secrets et l'Algérie , édition nouveau monde , paris , 2010, pp 264-269 .
- ** المسؤول الأول على المصالح الخاصة وبالتحديد مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ECEDS .
- Moneret(j), opcit , p 09
- ***علي معلم (1915 - 1964): أحد مؤسسي التجمع الديمقراطي الجزائري، من مواليد 26 سبتمبر 1915م بباتنة، اشتغل بالمحاماة في باتنة، بعد 13 ماي 1958م، كان أحد

قضايا تاريخية

أعضاء لجنة الخلاص العامة، انتخب نائبا في الجمعية الوطنية في نوفمبر 1958م، أسس التجمع الديمقراطي الجزائري RDA بعد الاستقلال، عمل كمحامي في مدينة تولوز الفرنسية، توفي في سبتمبر 1964 أنظر في ذلك :
.Cheurfi , op cit , p 232

71- Gaillard , op.cit , p200 .

72 - Moneret(j) , op.cit , p10 .

73 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .

74 - Gaillard, op.cit , p200 .et aussi : Harbi , op.cit, p357 et : Yousfi," les otages " , op.cit , p171.

75 - منتصر أوبترون ، المرجع السابق ، ص 10 .

76 - ومنها شهادة المناضل الشيخ بلكتروسي وخوجة مصطفى مسؤولا الحركة الوطنية الجزائرية بالعاصمة . أنظر في ذلك :

Harbi , op.cit , p366.

77 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 807 .

78 - أوبترون ، المرجع السابق ، ص 10

79 - Harbi , op.cit , pp 374-375 .